الأمم المتحدة

A/AC.109/2019/1

الجمعية العامة

Distr.: General
25 February 2019
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصـــة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

ساموا الأمريكية

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

لمحة عامة عن الإقليم ٢

أولا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية ٤

ثانيا – الميزانية ٩

ثالثا – الأحوال الاقتصادية ١٠

ألف – لمحة عامة ١٠

بـاء – مصائد الأسماك والزراعة ١١

جيم – السياحة ١٢

دال – النقل والاتصالات ١٢

هاء – المياه وشبكة الصرف الصحي والمرافق العامة ١٣

واو – الطاقة المتجددة ١٣

رابعا – الأحوال الاجتماعية ١٤

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مصادر عامة، منها مصادر تابعة لحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي: www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml.

180319 150319 19-03174 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ألف – لمحة عامة ١٤
باء – العمالة والهجرة ١٤
جيم – التعليم ١٥
دال – الصحة العامة ١٥
هاء – الجريمة والسلامة العامة ١٦
خامسا – حماية البيئة والتأهب للكوارث ١٦
سادسا – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين ١٦
سابعا – مركز الإقليم في المستقبل ١٧
ألف – موقف حكومة الإقليم ١٧
بـاء – موقف الدولة القائمة بالإدارة ١٧
ثامنا – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة ١٨
المرفق ٢١
خريطة ساموا الأمريكية ٢١

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: ساموا الأمريكية إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وهي من أقاليم الولايات المتحدة الأمريكية غير المدمجة فيها وغير الخاضعة لنظامها، ويتولى إدارته مكتب شؤون الجزر بوزارة الداخلية في الولايات المتحدة.

ممثل الدولة القائمة بالإدارة: وزارة الداخلية في الولايات المتحدة، ولديها ممثل ميداني مقيم في الإقليم[أ].

الجغرافيا: يقع الإقليم في جنوب المحيط الهادئ على بعد ٧٠٠ ٣ كيلومتر تقريبا إلى جنوب غرب هاواي و ٣٥٠ ٤ كيلومترا إلى شمال شرق أستراليا. ويتألف الإقليم من سبع جزر: توتويلا وأونو، بالإضافة إلى أوفو وأولوسيغا وتاو (وتعرف باسم جزر مانوا) والجزيرتان المرجانيتان المعروفتان باسم جزيرة روز وجزيرة سوينز.

مساحة الإقليم: ٢٠٠ كيلومتر مربع.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٣٩١ ٤٠٤ كيلومترا مربعا.

عدد السكان: ٣٠٠ ٦٠ نسمة (تقديرات عام ٢٠١٧).

العمر المتوقع عند الولادة: ٧٧,٨ سنة (النساء)؛ ٧١,١ (الرجال).

التركيبة العرقية: السكان الأصليون أهل جزر المحيط الهادئ: ٩٢,٦ في المائة؛ الآسيويون: ٣,٦ في المائة؛ البيض: ٠,٩ في المائة؛ أصول عرقية أخرى: ٢,٩ في المائة.

اللغات: الإنكليزية والساموية.

مقر الحكومة: فاغاتوغو.

رئيس حكومة الإقليم: الحاكم لولو ليتالو ماتالاسي موليغا (منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣).

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري.

الانتخابات: أجريت الانتخابات الأخيرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ لانتخاب المندوب إلى مجلس نواب الولايات المتحدة و ٢٠ عضوا بمجلس نواب ساموا الأمريكية. ومن المقرر إجراء الانتخابات التالية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ لانتخاب الحاكم ونائب الحاكم والمندوب إلى مجلس نواب الولايات المتحدة و ٢٠ عضوا بمجلس نواب ساموا الأمريكية.

السلطة التشريعية: ''الفونو'' (جمعية تشريعية تتألف من مجلسين).

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ١٨٧ ١٠ دولارا (بسعره المربوط بالقوة الشرائية لعام ٢٠٠٩؛ تقديرات عام ٢٠١٧).

الاقتصاد: صيد الأسماك والسياحة والزراعة.

معدل البطالة: ٩,٢ في المائة (تقديرات عام ٢٠١٢).

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.

نبذة تاريخية: يعتقد أن أرخبيل ساموا قد استوطنه قوم هاجروا إليه من جنوب شرق آسيا قبل حوالي ثلاثة آلاف سنة. وكان الهولنديون أول الأوروبيين الذين وصلوا إلى هذه الجزر، في عام ١٧٢٢. وبموجب معاهدة برلين لعام ١٨٩٩، المعروفة أيضا باسم ''الاتفاقية الأنغلو - ألمانية المتعلقة بساموا''، كانت الجزر الشرقية من أرخبيل ساموا من نصيب الولايات المتحدة.

(أ) يحدد الأمر الوزاري ٢٦٥٧ المؤرخ ٢٩ آب/أغسطس ١٩٥١، والأمر الوزاري ٣٠٠٩، المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، بالصيغة المعدلة، نطاق وطابع سلطة حكومة ساموا الأمريكية وأسلوب ممارسة هذه السلطة (انظر المكتبة الإلكترونية للسياسات الداخلية، وزارة الداخلية في الولايات المتحدة).

أولا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

١ – في أواخر القرن التاسع عشر، أفضى الصراع الداخلي بين زعماء جزر أرخبيل ساموا والتنافس فيما بين القوى الاستعمارية المعنية إلى دخول الأرخبيل في فترة من عدم الاستقرار. وفي أوائل القرن العشرين، تم توقيع وثيقتين تنصان على التنازل عن هذه الجزر لصالح الولايات المتحدة، وقُبلت الوثيقتان بموجب قانون المصادقة الصادر في عام ١٩٢٩، الذي أقره كونغرس الولايات المتحدة وسنّه في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٢٩. وعملا بذلك القانون، مُنح مواطنو ساموا الأمريكية مركز رعايا الولايات المتحدة. وقد نص القانون على تشكيل حكومة لساموا الأمريكية ذات سلطات مدنية وقضائية وعسكرية تُناط كلها بشخص يعينه رئيس الولايات المتحدة. وحيث إن مصالح الولايات المتحدة في المنطقة كانت لأغراض عسكرية في المقام الأول، فقد وُضع الإقليم تحت ولاية القوات البحرية التابعة للولايات المتحدة. وفي ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٥١، انتقلت المسؤولية الإدارية عن الإقليم إلى وزارة الداخلية بموجب الأمر التنفيذي ١٠٢٦٤ الصادر عن رئيس الولايات المتحدة.

٢ – وبموجب قوانين الولايات المتحدة، تُعد ساموا الأمريكية إقليما غير مدمج في الولايات المتحدة وغير خاضع لنظامها، ولا تسري فيه جميع أحكام دستور وقوانين الولايات المتحدة. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، لا يُعتبر من مواطني الولايات المتحدة الأشخاص الذين يولدون في ساموا الأمريكية من والدين لا يتمتع أي منهما بجنسية الولايات المتحدة، ولكنهم يعتبرون من رعايا الولايات المتحدة الذين يجوز لهم دخولها بحرية والعمل أو الإقامة في أي مكان يختارونه فيها. وفي حين لا يجوز لسكان ساموا الأمريكية التصويت في الانتخابات الفدرالية التي تجري في الولايات الخمسين أو في مقاطعة كولومبيا حتى لو ظلوا يقيمون فيها (ما لم يحصلوا على جنسية الولايات المتحدة بسبل أخرى)، فإن من حق جميع الساموين الأمريكيين الذين تجاوزوا سن الثامنة عشرة التصويت في الإقليم، بما في ذلك لانتخاب مندوب ساموا الأمريكية إلى مجلس نواب الولايات الأمريكية. ويضم كل من الحزبين السياسيين الوطنيين الرئيسيين في الولايات المتحدة مندوبين عن الإقليم في المؤتمرات الوطنية التي يعقدانها كل أربع سنوات.

٣ – وينص دستور الإقليم على الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وعلى استقلالية السلطة القضائية. وتتمثل السلطة التنفيذية في منصبي الحاكم ونائبه اللذين ينتخبان لمدة أربع سنوات عن طريق الاقتراع العام للبالغين. ويضطلع الحاكم بالمسؤولية عن تنفيذ قوانين ساموا الأمريكية والقوانين الفدرالية الواجبة التطبيق ويملك سلطة نقض التشريعات التي تقرها هيئة ''الفونو''.

٤ – والفونو هو هيئة تشريعية تتألف من مجلسين، هما مجلس الشيوخ الذي يتكون من ١٨ عضوا يختارهم ١٤ مجلسا من مجالس المقاطعات، ومجلس النواب، الذي يتم انتخاب ٢٠ منهم عن طريق التصويت الشعبي، مع تعيين عضو إضافي بصفته مندوبا من جزر سواينز لا يحق له التصويت. ولا يحق إلا لـ ''الماتاي'' (الزعماء)، وهم القادة التقليديون للعشائر، أو ''الأيغا'' (العشيرة)، أن يصبحوا أعضاء في مجلس الشيوخ. ومدة عضوية الشيوخ هي أربع سنوات، أما مدة عضوية النواب فهي سنتان. ويحق للفونو سن قوانين تتعلق بجميع الشؤون المحلية، شريطة ألا تتعارض مع قوانين الولايات المتحدة المعمول بها في الإقليم أو مع المعاهدات أو الاتفاقات الدولية التي تكون الولايات المتحدة طرفا فيها.

٥ – ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يتكون النظام القضائي من محكمة عليا، تتألف من رئيس القضاة وقضاة معاونين يعينهم وزير الداخلية في الولايات المتحدة. أما القضاة المساعدون العاملون في محاكم

المقاطعات المحلية فيعينهم الحاكم ويقرهم الفونو. وتتفرع المحكمة العليا إلى محكمة استئناف، ومحكمة ابتدائية، ومحكمة للأراضي وصكوك الملكية، ومحكمة للأسرة، ومحكمة لقضايا المخدرات والكحول. وقد منح كونغرس الولايات المتحدة المحكمة العليا ولاية اتحادية محدودة تجيز لها النظر في بعض القضايا التي يشملها القانون الاتحادي، مثل المسائل المتعلقة بإدارة السلامة والصحة المهنيتين والدعاوى المتعلقة برهون السفن. أما المسائل الأخرى المشمولة بالقانون الاتحادي التي تنشأ في الإقليم، فتتولى محاكم المقاطعات الاتحادية بالولايات المتحدة البت فيها، وبخاصة المحاكم الاتحادية في هاواي وواشنطن العاصمة. وبما أن ساموا الأمريكية ليست جزءا من مقاطعة أو دائرة قضائية اتحادية تابعة للولايات المتحدة، فلا توجد أحكام قانونية تنص على استئناف قرارات المحكمة العليا أمام محكمة من محاكم المقاطعات الاتحادية.

٦ - وقد نُقح في عام ١٩٦٧ دستور ساموا الأمريكية لعام ١٩٦٠، ثم أُدخلت عليه تعديلات في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٧. ولا يجوز إدخال تعديلات أو تغييرات على الدستور، بالصيغة التي أقرها وزير داخلية الولايات المتحدة، إلا عن طريق قانون صادر عن كونغرس الولايات المتحدة. وفي عام ٢٠٠٨، أُجري استفتاء على تنقيح أحد جوانب الدستور لكن المقترح قوبل بالرفض بفارق ضئيل. واقترح بعض المندوبين في المؤتمر الدستوري المعقود في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ٢٠١٠ أن تُدخل على الدستور تعديلات وتنقيحات تشمل تغييرات تتعلق بحظر مواصلة تقسيم حقوق الملكية في الأراضي الجماعية في الإقليم إلى حقوق فردية، وإنشاء هيئة محلفين محايدة في جميع المحاكمات الجنائية، وتعزيز مكانة لغة ساموا وثقافتها في النظام التعليمي، وإدارة الموارد الطبيعية للإقليم وحفظها وفقا للقوانين المحلية، ووضع نص يقضي بإمكانية توجيه اتهام رسمي لقادة الإقليم بهدف عزلهم. ولكن في الانتخابات العامة التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، ومرة أخرى في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، رفض الناخبون مقترح تعديل على الدستور المنقح يعطي الفونو، بدلا من وزير داخلية الولايات المتحدة، صلاحية إبطال قرارات النقض التي يصدرها الحاكم.

٧ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، انتخب الناخبون ٢٠ عضوا في مجلس نواب ساموا الأمريكية، ومندوباً واحداً إلى مجلس نواب الولايات المتحدة (انظر الفقرة ٨). وفي الانتخابات العامة التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أعاد الناخبون انتخاب لولو ليتالو ماتالاسي موليغا حاكماً للإقليم وليمانو بيليتي ماوغا كنائب للحاكم.

٨ - ومنذ عام ١٩٨١، تنتخب ساموا الأمريكية عن طريق التصويت المباشر مندوبا لها إلى مجلس نواب الولايات المتحدة، يشغل المنصب لمدة سنتين. ويجوز للمندوب التصويت داخل اللجان. وفي الانتخابات العامة التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أصبحت أوموا أماتا كولمان راديواغن أول امرأة تنتخب في منصب مندوبة ساموا الأمريكية إلى مجلس نواب الولايات المتحدة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أُعيد انتخابها لفترة ولاية ثالثة.

٩ - وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن المحكمة الاتحادية لمقاطعة كولومبيا بالولايات المتحدة قد ردّت في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣ دعوى قضائية (توايوا ضد الولايات المتحدة) رفعها خمسة من رعايا الولايات المتحدة المولودين في ساموا الأمريكية وليسوا من مواطني الولايات المتحدة، واتحاد الساموين في أمريكا، يطلبون فيها إصدار حكم قضائي بياني يعلن أن الشرط المتعلق بالجنسية الوارد في التعديل الرابع عشر لدستور الولايات المتحدة يسري على ساموا الأمريكية. وكما ذُكر في الفقرة ٢ أعلاه، فإن ساموا الأمريكية هي إقليم ''غير مدمج''، أي أن من يولدون هناك لا يُمنحون الجنسية بحكم الولادة. وعقب استئناف

القرار، قضت هيئة مشكّلة من ثلاثة قضاة في محكمة الاستئناف الاتحادية الأمريكية لدائرة مقاطعة كولومبيا في حزيران/يونيه ٢٠١٥ بأن ”حق المواطنة المكتسب بالولادة“ المنصوص عليه في الدستور لا ينطبق على الأقاليم، وأن من ولدوا في ساموا الأمريكية لا يحق لهم المطالبة بالمواطنة كحق مكتسب بالولادة بموجب التعديل الرابع عشر للدستور الأمريكي. ورفضت محكمة الاستئناف عريضة تطلب إلى محكمة الاستئناف بكامل هيئتها إعادة النظر في قرار الهيئة الثلاثية، ورفضت المحكمة العليا عريضة تلتمس استصدار أمر بتحويل ملف الدعوى إليها للنظر في موضوعها. وتدخلت الدولة القائمة بالإدارة وحكومة ساموا الأمريكية لمعارضة الدعوى، واحتجتا بأن مركز المواطنة الممنوح لشعب ساموا الأمريكية هو مسألة من شأن الشعب ويترك له حلها من خلال العمليات السياسية.

١٠ - وأعرب مندوب ساموا الأمريكية في ذلك الوقت، في خطابه أمام مجلس نواب الولايات المتحدة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣، عن شكره لمحكمة المقاطعة الاتحادية لرأيها المعلل تعليلاً جيدا، وكذلك لتأكيدها مجددا سلطة الكونغرس في منح الجنسية لشعب ساموا الأمريكية. وقال إنه يرى أن القرار يسمح لشعب ساموا الأمريكية بأن يقرروا ما إذا كانوا يرغبون في أن يصبحوا مواطنين. وفي رسالة موجهة إلى حاكم الإقليم وإلى الفونو في نيسان/أبريل ٢٠١٣، ذكر أن الدعوى القضائية تشكل تهديدا للثقافة التقليدية لساموا الأمريكية وأن من المتعذر معرفة ما إذا كان دستور الولايات المتحدة بكامله سيسري على ساموا الأمريكية إذا طبقت المحكمة شرط الجنسية على الإقليم. وذكر أيضا أنه إذا أصبح المولودون في ساموا الأمريكية بصورة تلقائية من مواطني الولايات المتحدة، فمن المرجح أن تتحكم الولايات المتحدة في نظام الهجرة في ساموا الأمريكية. وأكد أن من المهم أن يقرر أبناء شعب ساموا الأمريكية، لا المحكمة، ما إذا كانوا يرغبون في أن يصبحوا مواطنين للولايات المتحدة بحكم المولد.

١١ - ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، أعلن حاكم الإقليم موقفه الرسمي بشأن الوضع السياسي لساموا الأمريكية في وثيقة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بعنوان ”مسألة إنهاء الاستعمار فيما يتعلق بساموا الأمريكية“، أحيلت في الشهر ذاته إلى مكتب شؤون الجزر بوزارة الداخلية في الولايات المتحدة. وأشار الحاكم إلى أن ساموا الأمريكية ليست مستعمرة خاضعة للولايات المتحدة، بل إقليما تابعا لها، وهو مركز تمت صياغته طواعية لأسباب اقتصادية. وأعرب عن امتنانه لاستمرار حرص الأمم المتحدة على العمل من أجل كفالة معاودة نظر الدول القائمة بالإدارة في العلاقات القائمة مع الأقاليم التابعة لها أو ممتلكاتها الجزرية لإتاحة كل فرصة ممكنة لها للانسحاب إذا رغبت في ذلك. وقال إنه يرى أن الأمم المتحدة ملتزمة التزاما حقيقيا بكفالة الرفاه العام لتلك الأقاليم عن طريق تطوير أنظمتها المالية، وتعزيز حكوماتها، وبناء اقتصادات مستدامة ذاتيا.

١٢ - وأشار الحاكم إلى أن الوضع الراهن لساموا الأمريكية يخول الإقليم مزيدا من السلطة لاتخاذ القرارات الخاصة بها بنفسها. والتصور السائد بأن ساموا الأمريكية مستعمرة بحكم التعريف ينبع من الطابع غير الرسمي لعلاقتها مع الولايات المتحدة، نظرا لعدم وجود قانون هيكلي يحدد رسميا العلاقة بينهما. وقال إن ساموا الأمريكية تُعدّ، بحكم الأمر الواقع، جزءا من الولايات المتحدة، تتمتع بالحكم الذاتي إلى حد كبير وليست مستعمرة بالمعنى الحقيقي للكلمة. وأشار إلى أن ساموا الأمريكية قامت بمحض إرادتها، من خلال وثائق التنازل التي وقّعتها، بالتنازل عن سيادتها للولايات المتحدة؛ أي أنها لم تُكتسب عن طريق أي غزو عسكري. بل إن كونها تشكل جزءا من الولايات المتحدة هو في حقيقة الأمر بمثابة مسألة تقرير للمصير.

١٣ - وأشار الحاكم أيضا إلى أنه بينما أوفت الحكومة الاتحادية للولايات المتحدة بالتزاماتها تجاه ساموا الأمريكية فيما يتعلق بتوفير الأموال، فإن بعض المسائل الراهنة التي يُبت فيها على مستوى الكونغرس قد أثرت سلبا على قدرة ساموا الأمريكية على تعزيز آفاق تنميتها الاجتماعية والاقتصادية. بيد أنه أشار إلى أن ساموا الأمريكية لها تمثيل في كونغرس الولايات المتحدة يتيح لها أن تسجل اعتراضاتها على التدابير التي تؤثر سلبا على قدرتها على تحسين نوعية الحياة في الإقليم.

١٤ - وذكَّر الحاكم بالتوصية التي أصدرتها في عام ٢٠٠٦ اللجنة المعنية بدراسة مركز ساموا الأمريكية السياسي في المستقبل، التي تدعو إلى أن تظل ساموا الأمريكية إقليما غير خاضع لنظام الولايات المتحدة وغير مدمج فيها، وإلى الشروع في عملية تفاوضية مع كونغرس الولايات المتحدة للحصول على مركز سياسي دائم، بالإضافة إلى النقاط التي تشكل أساس تلك المفاوضات (انظر A/AC.109/2008/3). وأعرب كذلك عن تفضيله الشخصي لأن يقوم كونغرس الولايات المتحدة، الذي يملك السلطة المطلقة للبت في نوع العلاقة السياسية التي ترغب الولايات المتحدة في إقامتها مع ساموا الأمريكية، بالتخلي عن هذه السلطة لصالح شعب ساموا الأمريكية لتمكينه من اتخاذ القرار الذي يراه ملائما.

١٥ - وخلال الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ بشأن تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، التي عقدت في سان جورج، في الفترة من ٩ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠١٨، أفاد ممثل حاكم ساموا الأمريكية، في جملة أمور، بأن العلاقة مع الولايات المتحدة قد درّت فوائد لا تحصى لشعب ساموا الأمريكية وحكومتها، بما في ذلك حماية ثقافة الإقليم، ونظام حيازة الأراضي الجماعية. وذكر أن شعب ساموا الأمريكية لا يعتبر نفسه شعبا مستعمَرا. وقال أيضا إن ساموا الأمريكية تُدار على يد الساموويين الأمريكيين: فهم ينتخبون حاكمهم وهيئتهم التشريعية الخاصة بهم، ويسنّون قوانينهم، ويسيطرون على أجهزة الجمارك والهجرة الخاصة بهم. وأضاف يقول إن رغم الحق في الحكم الذاتي الذي حصل عليه الساموويون الأمريكيون من الولايات المتحدة لإدارة حكومتهم وممارسة ثقافتهم، فإن حكومة الإقليم لا تزال قائمة بفضل تفويض السلطة الصادر عن واشنطن العاصمة. ولا تستطيع الهيئة التشريعية في الإقليم أن تبطل أي قرار يصدره الحاكم لنقض مشروع نص قانوني، إلا بموافقة وزير داخلية الولايات المتحدة؛ ولا يمكن تعديل دستور الإقليم بدون موافقة من كونغرس الولايات المتحدة؛ ولا يزال وزير الداخلية يعيّن كبار أعضاء الجهاز القضائي. ومن دون موافقة رسمية بإنشاء حكومة دائمة لساموا الأمريكية، فإن الإقليم يظل غير محصن ضد أي إجراءات انفرادية تتخذها الولايات المتحدة وتعرضه لآثار ضارة. وقدم معلومات عن عمل مكتب ساموا الأمريكية المعني بالمركز السياسي وعملية مراجعة الدستور والعلاقات الاتحادية، بما يشمل إقامة حوار راسخ ضمن المجتمع المحلي بشأن الوضع السياسي لساموا الأمريكية في المستقبل. وتابع كلامه قائلا إن حكومة ساموا الأمريكية تجري حملة لتثقيف الناخبين بشأن تعديل دستوري مقترح يهدف إلى إلغاء سلطة وزير الداخلية فيما يتعلق بعملية إبطال قرار النقض.

١٦ - وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، قال الحاكم في خطابه عن حالة الإقليم أمام المجلس التشريعي الخامس والثلاثين لساموا الأمريكية إن المركز السياسي للإقليم والعلاقة السياسية التي تربطه بالولايات المتحدة مسألتان يجب النظر فيهما بجدية. وقال إن الحكومة الاتحادية مرتبكة بشأن كيفية معالجة القضايا المتعلقة بساموا الأمريكية التي تنفرد بوضع يختلف عن وضع جميع الأقاليم الأخرى التابعة للولايات المتحدة. وسعى أيضا إلى اكتساب دعم من المجلس التشريعي الذي سيتعين عليه، حسبما ذكر، أن

يمسك بزمام المبادرة في تحديد نوع المركز السياسي للإقليم والعلاقة التي يريد شعب ساموا الأمريكية إرساءها مع الولايات المتحدة.

ثانيا – الميزانية

١٧ - وفقا للتقرير الشامل عن حالة الإقليم الذي قدمه حاكم ساموا الأمريكية في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، كانت السنة المالية ٢٠١٧ هي السنة التشغيلية الأكثر عسرا وصعوبة من الناحية المالية بالنسبة للإدارة الإقليمية. فقد عكست الإيرادات الفعلية المحصّلة عجزا بنسبة ١٥,٣ في المائة. وأُصدر توجيه إلى جميع إدارات ومكاتب حكومة الإقليم لتحديد ميزانياتها التشغيلية للسنة المالية ٢٠١٧ بحيث تقل عن ميزانياتها المعتمدة بنسبة ١٠ في المائة، وتخفيض عدد ساعات العمل الموحدة من ٨٠ إلى ٧٠ ساعة لكل فترة دفع. ومن خلال هذه الجهود الرامية إلى احتواء الإنفاق، استطاعت الإدارة إغلاق السنة المالية ٢٠١٧ على نحو إيجابي للسنة الثالثة على التوالي. وتبلغ الميزانية التي طلبها مكتب شؤون الجزر لعام ٢٠١٩ من أجل عمليات ساموا الأمريكية ٢١,٥ مليون دولار، ويمثل ذلك انخفاضا برنامجيا بمقدار ١,١ مليون دولار مقارنة بميزانية عام ٢٠١٨. وقد حدد المكتب ساموا الأمريكية باعتبارها جهة ''مرتفعة المخاطر'' من الجهات المتلقية للمنح، سعيا منه لتحسين المساءلة عن إنفاق الأموال الاتحادية. ويتيح هذا التحديد للمكتب إمكانية اشتراط ضمانات بالامتثال لشروط خاصة بالنسبة للمنح المستقبلية أو الحالية. وقد تشمل الشروط الخاصة أن يكون دفع أموال المنح على أساس الاسترداد؛ وحجب الموافقة على الانتقال من إحدى مراحل المشروع إلى مرحلة أخرى إلا بعد تلقي إثباتات مقبولة تشير إلى سلامة الأداء الحالي؛ واتخاذ ترتيبات إضافية لرصد العمل في المشروع؛ ومطالبة الجهات المتلقية للمنح بالحصول على مساعدات تقنية أو إدارية. وسيتم حذف تسمية ''المرتفعة المخاطر'' حين تقوم حكومة ساموا الأمريكية بإنجاز عمليات المراجعة الوحيدة للحسابات في غضون المهلة القانونية المحددة لآخر سنتين متتاليتين، بحيث تسفر تلك العمليات عن آراء لا يُتنصل من مسؤوليتها ولا تتضمن تحفظات يحدد المكتب، وفقا لسلطته التقديرية المعقولة، أنها ذات أهمية جوهرية؛ والالتزام بميزانية متوازنة، على نحو يؤكده مراجعو حسابات مستقلون، لآخر سنتين متتاليتين، بغض النظر عن الإيرادات غير المتوقعة وغير المتكررة مثل التسويات التأمينية؛ وبالالتزام جوهريا بمذكرة الاتفاق المتعلقة بخطة الإصلاح المالي.

١٨ - ووفقا لتقريره الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ المعنون ''توقعات الدين العام''، خلُص المكتب المعني بمساءلة حكومة الولايات المتحدة إلى أن الدين العام لساموا الأمريكية قد زاد بأكثر من الضعف في السنة المالية ٢٠١٥ ليصل إلى ٦٩,٥ مليون دولار، ولكنه يظل ضئيلا مقارنة بحجم اقتصادها، حيث بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٠,٩ في المائة. وقد استُخدمت ديون الإقليم أساسا لتمويل مشاريع الهياكل الأساسية. وفي الفترة الممتدة ما بين السنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠١٥، نمت الإيرادات وكان صافي المركز المالي للحكومة إيجابيا وآخذا في التحسن بشكل عام. وكان المكتب المذكور قد أفاد في وقت سابق بأن ساموا الأمريكية تعتمد اعتمادا كبيرا على صناعة تجهيز وتعليب سمك التونة، وأن أي اختلال في هذه الصناعة يمكن أن يؤثر في قدرتها على سداد الديون.

ثالثا – الأحوال الاقتصادية

ألف – لمحة عامة

١٩ – على نحو ما ذُكر في ورقات العمل السابقة، صدر في عام ٢٠٠٧ تشريع فدرالي استحدث جدولا زمنيا للزيادات الدورية في الحد الأدنى للأجور في ساموا الأمريكية. ولكن تشريعات لاحقة نصت على إرجاء أو تقليص تلك الزيادات. وتتحدد معدلات الأجور لقطاعات معينة، لا لمهن معينة. وتمثل هذه المعدلات حدا أدنى؛ ويجوز لرب العمل أن يختار أن يدفع للموظفين معدلا أعلى من المعدل المطبق في ذلك المجال.

٢٠ – وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن القانون العام ١١٤-٦١ قد سُنّ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وأنه ينص على منح زيادة تدريجية فورية قدرها ٠,٤٠ دولار في الساعة الواحدة في الحد الأدنى الانتقالي للأجور في كل قطاع من القطاعات في ساموا الأمريكية، مع النص على زيادات إضافية تُمنح كل ثلاث سنوات في ٣٠ أيلول/سبتمبر حتى بلوغ الحد الأدنى للأجور مستوىً مساوياً لما هو مطبق في الولايات المتحدة. ونص القانون العام ١١٤-٦١ أيضا على تغيير الموعد النهائي لإصدار تقرير المكتب المعني بمساءلة حكومة الولايات المتحدة الذي يقيّم تأثير زيادة الحد الأدنى للأجور في ساموا الأمريكية إلى ١ نيسان/أبريل ٢٠١٧، وتقرر إصدار تقرير لاحق بحلول ١ نيسان/أبريل ٢٠٢٠. ويوعز القانون أيضاً إلى المكتب أن يقدم تقارير بشأن آليات بديلة لزيادة الحد الأدنى للأجور في ساموا الأمريكية من أجل مواكبة غلاء المعيشة حتى الوصول في نهاية المطاف إلى مستوى يساوي الحد الأدنى للأجور في الولايات المتحدة.

٢١ – وذكرت وزارة العمل في الولايات المتحدة أن معدلات الحد الأدنى للأجور بحسب القطاعات المهنية في ساموا الأمريكية قد رُفعت بمقدار ٠,٤٠ دولارا في كل قطاع في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وتتراوح بين ٤,٩٨ دولارات في الساعة (صناعة الملابس) إلى ٦,٣٩ دولارات في الساعة (الشحن والإنزال، وتفريغ الحمولة بالزوارق الصغيرة، وأنشطة وكالات الشحن البحري). أما قطاع تعليب سمك التونة، وهو أكبر مصدر للعمالة في القطاع الخاص في الإقليم، فإن الحد الأدنى للأجور فيه هو ٥,٥٦ دولارات في الساعة ويوظف في أغلبيته عمالة أجنبية من ساموا المجاورة. ومن المقرر أن يتم رفع معدلات الأجور مرة أخرى في عام ٢٠٢١.

٢٢ – وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أصدر المكتب المعني بمساءلة حكومة الولايات المتحدة تقريرا بعنوان ”ساموا الأمريكية: بدائل تتيح رفع الحد الأدنى للأجور لمواكبة تكلفة المعيشة والوصول إلى المستوى الاتحادي“ يتناول فيه تاريخ تطبيق الحد الأدنى للأجور في الإقليم، وحالة الاقتصاد والنهوج البديلة لزيادة الحد الأدنى للأجور.

٢٣ – وفي آب/أغسطس ٢٠١٨، أصدر مكتب التحليل الاقتصادي التابع لوزارة التجارة في الولايات المتحدة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي في الإقليم لعام ٢٠١٧، وتقديرات الناتج المحلي الإجمالي والتعويضات في كل قطاع من القطاعات الصناعية لعام ٢٠١٦. وتُظهر التقديرات أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بعد تطبيق تسوية تغير الأسعار، قد انخفض بنسبة ٥,٣ في عام ٢٠١٧ في أعقاب انخفاض بنسبة ٢,٧ في عام ٢٠١٦. ويعكس التراجع الذي شهده اقتصاد الاقليم تراجعا في السلع المصدرة والإنفاق الحكومي. فلقد تراجعت السلع المصدرة بنسبة ٢٢,٨ في المائة، ويعزى ذلك في المقام

الأول إلى انخفاض الصادرات من التونة المعلبة والمنتجات ذات الصلة بها. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أُغلق واحد من مصنعي تعليب التونة الموجودَيْن في ساموا الأمريكية. وانخفض أيضا إنفاق حكومة الإقليم، على نحو يعكس التراجع المستمر في الإنفاق الاستثماري. وثمة مشاريع رئيسية للهياكل الأساسية، بما في ذلك محطة ساتالا للطاقة، والشبكة المصغّرة للطاقة الشمسية في جزيرة تاو، أُنجزت بشكل كامل أو شبه كامل في نهاية عام ٢٠١٦.

٢٤ - وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، انتهت مدة استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة لساموا الأمريكية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧. وقد استُعين بهذه الاستراتيجية لتوجيه التنمية الاقتصادية للإقليم بغية تحقيق نمو صحي مستدام. وقدمت شعبة التخطيط الإقليمي التابعة لوزارة التجارة في ساموا الأمريكية طلب منحة إلى إدارة التنمية الاقتصادية بالولايات المتحدة من أجل صوغ صيغة محدّثة للاستراتيجية للفترة الممتدة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، شرعت الوزارة في بذل الجهود لتطوير الاستراتيجية الجديدة عن طريق إجراء دراسات استقصائية ومقابلات بشأن قطاع الأعمال والتنظيم. ومن المتوقع تقديم وثيقة نهائية عن هذا الموضوع إلى إدارة التنمية الاقتصادية في مطلع عام ٢٠١٩.

٢٥ - ووفقا للحولية الإحصائية لعام ٢٠١٧ الصادرة عن وزارة التجارة في ساموا الأمريكية، أظهر الميزان التجاري في السنة المالية ٢٠١٧ عجزا قدره ٢٦٩,٤ مليون دولار. وتشمل الواردات المشتريات الحكومية، وقيمة الأسماك المورّدة لتجهيزها في مصانع التعليب، وقيمة البضائع التجارية المورّدة لإعادة بيعها. ولا تزال البيانات التجارية تعتبر غير مكتملة لأن بيانات سلسلة الاستيراد لا تتضمن البيانات المتعلقة بمرحلة ما بعد التبادل. وتتألف الصادرات بشكل رئيسي من التونة المعلبة والمنتجات الفرعية المشتقة منها. وتظل الولايات المتحدة الشريك التجاري الأول للإقليم، تليها جمهورية كوريا، وساموا، والصين، وفيجي، ونيوزيلندا.

باء - مصائد الأسماك والزراعة

٢٦ - وفقا لتقرير المكتب المعني بمساءلة حكومة الولايات المتحدة (انظر الفقرة ٢٢)، أعلن مسؤولون في صناعة التعليب أن الزيادات في الأجور كانت من بين العوامل التي أثرت في صناعة تعليب سمك التونة في ساموا الأمريكية، وأن تكاليف العمل، بما في ذلك زيادات الحد الأدنى للأجور، جعلت الإقليم في وضع ضعيف للغاية من حيث التكاليف مقارنة بسائر البلدان المصدرة للتونة المعلبة.

٢٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أعلن مالك شركة ''Samoa Tuna Processors''، وهي واحدة من شركتين لتعليب التونة في ساموا الأمريكية، أنه سيوقف عملياته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وأصدرت الشركة التي كانت قد استثمرت ٧٠ مليون دولار في المرفق الذي افتتح في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بيانا أعلنت فيه أن العوامل الاقتصادية المحفوفة بالتحديات في صناعة تعليب التونة في ساموا الأمريكية، بالاقتران بعوامل خارجية يواجهها العاملون في مجال تجهيز سمك التونة في ساموا، جعل نموذج العمل الذي تتبعه الشركة، المرتكز إلى تشغيل المصنع بأسلوب الإنتاج لحساب شركات أخرى نموذجاً يفتقر إلى مقومات الاستمرار اقتصاديا في السوق التي كانت قائمة آنذاك. وقد أدى إغلاق المرفق إلى فقدان أكثر من ٨٠٠ شخص وظائفهم. وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن حكومة الإقليم قد وقعت في أيار/مايو ٢٠١٨ اتفاق تأجير لمدة ١٠ سنوات مع شركة ''StarKist'' لاستخدام المرفق العائد لشركة ''Samoa Tuna Processors''.

٢٨ - وتبلغ نسبة المزارع التي تُمارس فيها الزراعة على أساس الكفاف إلى مجموع المزارع في الإقليم قرابة ٩٠ في المائة، وما زالت آفاق التنمية الزراعية محدودة لأن جزءا كبيرا من الأرض يتسم بطبيعة بركانية وجبلية ولا توجد سوى رقعة محدودة من الأراضي السهلية الصالحة للزراعة. ويستفيد المزارعون من المساعدات التي تقدمها دائرة حفظ الموارد الطبيعية التابعة لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة وبرنامجها للتحفيز على تحسين نوعية البيئة.

جيم - السياحة

٢٩ - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، حُدّدت السياحة باعتبارها واحدة من الركائز الاقتصادية الرئيسية الجديدة لساموا الأمريكية بسبب غياب اليقين في قطاع صيد التونة، والتنافس بين مشغلي مصانع التعليب للحصول على كميات أكبر من الصيد ووصول أساطيلهم إلى مناطق الصيد، والانخفاض المستمر في هامش ربح المنتج المعلب. ومنذ إنشاء مكتب زوار ساموا الأمريكية في عام ٢٠٠٨، بذل المكتب جهودا تسويقية في الخارج للتعريف بالإقليم كوجهة سياحية، واستثمر في تدريب العاملين في قطاع السياحة المحلي في الجوانب المتعلقة بصناعة السياحة العالمية ومتطلباتها.

٣٠ - ووفقا للحولية الإحصائية لعام ٢٠١٧ التي تنشرها وزارة التجارة في ساموا الأمريكية، وفد ما يقرب من ٩٥٢ ٧١ مسافرا إلى ساموا الأمريكية في عام ٢٠١٧. وكانت أغلبيتهم من السكان العائدين (٨٩٠ ٤٣). وانخفض عدد الزوار الوافدين، الذين شكلوا نسبة ٣٨,١ في المائة من مجموع عدد الوافدين في عام ٢٠١٧، من ٠٥٠ ٢٠ في عام ٢٠١٦ إلى ٩٨٧ ١٩ في عام ٢٠١٧. وظلت نيوزيلندا تمثل السوق السياحية الرئيسية بنسبة ٤٢,٧ في المائة من السياح الوافدين. وتلتها الولايات المتحدة بنسبة ٣٩,٥ في المائة، ثم أستراليا بنسبة ١٠,٨ في المائة، وبلدان أخرى بالنسبة المتبقية البالغة ٧ في المائة.

دال - النقل والاتصالات

٣١ - يوجد في ساموا الأمريكية نحو ١٨٠ كيلومترا من الطرق العامة والرئيسية المعبدة و ٢٣٥ كيلومترا من الطرق الفرعية التي تربط بين القرى. ويُعد ميناء باغو باغو صالحا في جميع حالات الطقس للسفن ذات الغاطس العميق، ويبلغ طول الحوض الرئيسي فيه ٠٠٠ ١ قدم، ويتسع لسفن يصل غاطسها إلى ٣٢ قدما. ويوفر الميناء مجموعة كاملة من المعدات والمرافق. ويوجد فيه مرفق لإصلاح السفن به سكة حديدية بحرية تصل حمولتها إلى ٠٠٠ ٣ طن.

٣٢ - وفي الإقليم أربعة مطارات تقع في جزر توتويلا، وأوفو، وأولوسيغا، وتاو. وتملك حكومة الإقليم مطار باغو باغو الدولي وتقوم بإدارته. وتوفر شركة طيران تجارية خدمة السفر جواً عبر المطار مرتين في الأسبوع، أو ثلاث مرات في الأسبوع خلال الفصول التي تشهد ذروة الإقبال. وهناك رحلة لطائرة شحن أسبوعية تربط ساموا الأمريكية بهاواي وبالجزء القاري من الولايات المتحدة. وتوجد في الإقليم شركة طيران أجنبية واحدة تنظم رحلتين أسبوعيا إلى لاوفو وتاو. ولا توجد خدمة طيران إلى جزيرة سواينز.

٣٣ - ووفقا لوثيقة استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة، فإن خدمة النقل الجوي في الإقليم إلى الولايات المتحدة ومنها تخضع لقيود شديدة تفرضها قوانين الطيران الداخلي في الولايات المتحدة التي تحظر على شركات الطيران الأجنبية نقل الركاب بين ساموا الأمريكية وأنحاء أخرى من الولايات المتحدة.

٣٤ - ولدى الإقليم ثلاث محطات تبث على موجات التضمين الترددي (FM) وثلاث تبث على موجات تضمين السعة (AM) إلى نحو ٠٠٠ ٥٧ جهاز راديو. وتبث إحدى محطات التليفزيون المملوكة للحكومة على ثلاث قنوات إلى ما يقارب ٠٠٠ ١٤ جهاز تليفزيون. وتوفر هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية لساموا الأمريكية، وهي وكالة حكومية شبه مستقلة، إمكانية الاتصال بشبكة الإنترنت. ويمكن الحصول أيضاً على خدمات البث التلفزيوني والإنترنت عبر الكابلات من شركة خاصة تملك حكومة ساموا الأمريكية جزءاً منها.

هاء - المياه وشبكة الصرف الصحي والمرافق العامة

٣٥ - توفر هيئة كهرباء ساموا الأمريكية خدمات الإمداد بالمياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي، والنفايات الصلبة، وإيصال التيار الكهربائي إلى المستهلكين في خمس من الجزر السبع. وتزود الهيئة ٩٠ في المائة من الإقليم بمياه الشرب المستخرجة من الآبار، بينما تحصل نسبة الـ ١٠ في المائة المتبقية على مياه الشرب من شبكات توريد المياه القروية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، منحت وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة مبلغ ٨,٤ ملايين دولار إلى الهيئة لتمويل مشاريع مخصصة للهياكل الأساسية للمياه.

٣٦ - ووفقا للإدارة الحكومية لشؤون معلومات الطاقة التابعة للولايات المتحدة، فإن ساموا الأمريكية تكاد تعتمد كليا على الوقود الأحفوري المستورد، بما في ذلك وقود الديزل، لتوليد الطاقة الكهربائية. ويفتقر الإقليم إلى موارد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والكتلة الأحيائية. ويحتمل أن يكون النشاط البركاني في المنطقة مؤشرا على وجود مصادر الطاقة الحرارية الأرضية في مجموعة الجزر، ولكن التقييمات التي جرت لم تستطع بعد تحديد أي مصادر للطاقة الحرارية الأرضية يمكن استغلالها تجاريا. وتُستخدم الطاقة الشمسية لتوليد جزء صغير، ولكن متزايد، من الطاقة الكهربائية المستخدمة في هذه الجزر. وتتذبذب أسعار الطاقة الكهربائية في ساموا الأمريكية بحسب أسعار النفط العالمية؛ وفي أواسط عام ٢٠١٨ كانت أسعار الطاقة الكهربائية المنزلية في ساموا الأمريكية تزيد بأكثر من مثلين ونصف المثل عن متوسط أسعارها في الولايات المتحدة. وتُستخدم كمية كبيرة من الطاقة الكهربائية لضخ ومعالجة المياه الصالحة للشرب. وهيئة الطاقة في ساموا الأمريكية تملك وتشغّل محطتين لتوليد الطاقة والشبكة الكهربائية في جزيرة توتويلا، بالإضافة إلى محطتين أصغر حجماً لتوليد الطاقة، وشبكات كهربائية تخدم مجموعة جزر مانوا ويجري العمل حاليا على الاستعاضة عنها بالطاقة الشمسية.

واو - الطاقة المتجددة

٣٧ - أفادت إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية أن ساموا الأمريكية قد حددت لنفسها، في آب/أغسطس ٢٠١٦، هدفا يتمثل في تلبية ٥٠ في المائة من احتياجاتها من الطاقة باستخدام مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٥، ثم تلبية جميع احتياجاتها من الطاقة باستخدام مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٤٠. وبالنظر إلى ارتفاع تكلفة الطاقة الكهربائية في الإقليم وعزلته الجغرافية، أنشأت الحكومة اللجنة المعنية بالطاقة المتجددة في ساموا الأمريكية وكلفتها بالعمل مع الخبراء الفدراليين على إنتاج الطاقة المتجددة المستدامة في الجزر. ووضعت اللجنة استراتيجيات للطاقة بهدف الاستفادة من المصادر المحتملة للطاقة المتجددة في جزيرة توتويلا، وبدأت في تنفيذ مشروع لإمداد مجموعة جزر مانوا بمصادر الطاقة المتجددة بشكل كامل، لأن تكلفة الطاقة الكهربائية فيها تبلغ مثلي تكلفتها في بقية أنحاء ساموا الأمريكية.

رابعا – الأحوال الاجتماعية

ألف – لمحة عامة

٣٨ – يقوم أسلوب حياة سكان ساموا الأمريكية، المسمى ''فاء ساموا''، على مفهوم الاحترام المتبادل وروح التقاسم فيما بين ''الأيغا'' (العشيرة)، التي يدين كل منها بولاء مشترك لزعيم عشائري ''ماتاي''، ويؤثر في كل جانب من جوانب النسيج الاجتماعي والاقتصادي للإقليم. وتعمل الهيئة التشريعية منذ عام ٢٠٠٨ على زيادة تعزيز استخدام اللغة الساموية في المدارس العامة، إلى جانب اللغة الإنكليزية.

٣٩ – وذُكر في الحولية الاحصائية لعام ٢٠١٧ التي تنشرها وزارة التجارة في ساموا الأمريكية أن نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر وفقاً لمعيار الولايات المتحدة قد وصلت في عام ٢٠١٠ إلى ٥٧,٨ في المائة من مجموع السكان، أو ٥٤,٤ في المائة من الأسر. وأُفيد في ذلك الوقت بوجود ٨٧٥ ٣ أسرة يعيش فيها الجدّان مع أحفادهم، وبأن ٦٦ في المائة منهم يأخذون على عاتقهم مسؤولية تربية أحفادهم.

باء – العمالة والهجرة

٤٠ – وفقا لتقرير المكتب المعني بمساءلة حكومة الولايات المتحدة لعام ٢٠١٦ (انظر الفقرة ٢٢)، فإن أكبر أرباب العمل هم الحكومة المحلية التي كانت توظف نحو ٤٢ في المائة من القوة العاملة، ومصانع تعليب التونة التي كانت توظف ١٤ في المائة من القوة العاملة في عام ٢٠١٤. وفي الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٤، انخفضت العمالة الإجمالية بنسبة ٤ في المائة، وانخفض متوسط دخل العاملين بنحو ١١ في المائة بعد تطبيق تسوية التضخم. وخلال الفترة نفسها، انخفضت العمالة في مصانع التعليب بنسبة ٥٠ في المائة، وارتفع الحد الأدنى لأجور عمال مصانع التعليب. ووفقا للتقرير ذاته، أعربت حكومة ساموا الأمريكية عن القلق من أن الزيادات المستمرة في الحد الأدنى للأجور تتعارض مع التنمية الاقتصادية المستدامة. وذُكر في الحولية الاحصائية لعام ٢٠١٧ التي تنشرها وزارة التجارة في ساموا الأمريكية أن مجموع القوة العاملة في عام ٢٠١٧ قدُ قدّر بنحو ٤٠٨ ١٦، ويمثل ذلك انخفاضا مقارنة بعددها في عام ٢٠١٦ الذي بلغ ٩٣٠ ١٧. وبلغت نسبة الموظفين لدى حكومة الإقليم والهيئات الحكومية الأربع ٣٥,٦ في المائة من القوة العاملة في عام ٢٠١٧، أما نسبة العاملين في قطاع تعليب الأسماك والقطاع الخاص فقد بلغت ٦٤,٤ في المائة.

٤١ – ولدى ساموا الأمريكية قوانين هجرة خاصة بها وشروطها الخاصة للدخول إلى الإقليم، وهي قوانين وشروط مختلفة عن تلك المعمول بها في الولايات المتحدة. وكما ذُكر سابقا، دخل قانون جديد للهجرة في ساموا الأمريكية حيز النفاذ، خوّل السلطة الكاملة لمنح مركز الإقامة الدائمة للنائب العام، بدلا من مجلس معين من الحكومة. وأُفيد في وثيقة استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة أن السيطرة المحلية على الهجرة ميزة مهمة لساموا الأمريكية، لا سيما في ضوء النطاق المحدود للمهارات المتوفرة في قوتها العاملة وضرورة استقدام عمال وإداريين ماهرين لعدد كبير من الصناعات. وأوصيَ في تلك الوثيقة بتنقيح قانون الهجرة وسياستها وإجراءاتها لتحسين تلبية متطلبات العمالة في قطاع الأعمال التجارية وأُعرب عن القلق من أن تتحول السيطرة المحلية على الهجرة والجمارك في ساموا الأمريكية إلى سيطرة اتحادية، وهو سيناريو يمكن أن تترتب عليه آثار سلبية شديدة للغاية على سوق العمل المحلية.

٤٢ - وكشفت الخطة الموحدة التي قدمتها ساموا الأمريكية بموجب قانون القوة العاملة والابتكار وفرص العمل الصادر في عام ٢٠١٦، أن ثمة توازناً بين هجرة العمال المغادرين من الإقليم إلى الولايات المتحدة وهجرة العمال الأجانب الوافدين للعمل في مصانع تعليب التونة وفي المصائد السمكية. وحددت الخطة عددا من القضايا التي تدفع بالقوى العاملة إلى مغادرة الإقليم، بما في ذلك انخفاض الأجور مقارنة بتلك السارية في الدول المجاورة ودول المحيط الهادئ، وتباطؤ النمو الاقتصادي بسبب التكاليف المرتبطة بالنقل والتوزيع والإسكان، وبطء تطور الهياكل الأساسية في الإقليم نظرا لتعرضها لتأثيرات بيئية شديدة والافتقار إلى التمويل لتحسين الهياكل الأساسية الحالية.

جيم - التعليم

٤٣ - التعليم في ساموا الأمريكية إلزامي لمن تتراوح أعمارهم بين السادسة والثامنة عشرة. ويستند نظام التعليم بوجه عام إلى نظام التعليم في الولايات المتحدة. وتبلغ نسبة التلاميذ من ساموا الأمريكية بين إجمالي عدد التلاميذ ٩٥,٧ في المائة، في حين تأتي النسبة المتبقية من التلاميذ، وهي ٤,٣ في المائة، من الصين والفلبين وجمهورية كوريا وجزر المحيط الهادئ الأخرى.

٤٤ - ويبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في ساموا الأمريكية حوالي ٩٧ في المائة. وهناك خمس مناطق تعليمية، في كل منطقة منها مدرسة ثانوية تشكل مركز المنطقة، بالإضافة إلى مدارس ابتدائية أدنى مستوى. ووفقا للحولية الإحصائية لعام ٢٠١٧ التي تنشرها وزارة التجارة في ساموا الأمريكية، فإن عدد المؤسسات التعليمية في ساموا الأمريكية قد انخفض على إثر إغلاق مؤسسة واحدة في عام ٢٠١٧، وبات عددها الإجمالي ١٠٩ مؤسسات، بما في ذلك الكلية المجتمعية الوحيدة في الإقليم. وانخفض معدل الالتحاق بالمدارس لخمس سنوات متتالية، من ١٨ ٠٤٤ في عام ٢٠١٢ إلى ١٥ ٦٩٧ في عام ٢٠١٧. وتواصل تراجع معدل الالتحاق بالكلية المجتمعية لساموا الأمريكية، حيث انخفض من ٢ ١٩٣ في عام ٢٠١٠ إلى ١ ٠٩٥ في عام ٢٠١٧. ومعظم الطلبة المسجلين في الكلية من النساء. وفي عام ٢٠١٧، كان عدد المعلمين في الفصول الدراسية في الإقليم ٩١٤ معلمة ومعلما: ٣٩٨ في التعليم الابتدائي، و ٢١٨ في التعليم الثانوي، و ١٦٦ في التعليم الخاص، و ٨٩ في التعليم قبل المدرسي، و ٤٣ في رياض الأطفال.

دال - الصحة العامة

٤٥ - وفقا لاستراتيجية التعاون القطري التي وضعتها منظمة الصحة العالمية من أجل ساموا الأمريكية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ فإن الأمراض غير المعدية هي السبب الرئيسي للمرض والوفاة قبل الأوان. وتنتشر في الإقليم عوامل الخطر الرئيسية للأمراض غير المعدية. والإقليم معرّض أيضا لمخاطر الأمراض المعدية الناشئة والأمراض التي عاودت الظهور، مثل حمى الضنك، وحمى شيكونغونيا، وفيروس زيكا. وتشمل التحديات الراهنة في مجال إدارة حالات الطوارئ القدرات المحلية على مراقبة الأوبئة، والقدرات المختبرية، والإبلاغ عن المخاطر. وتعوق محدودية الموارد البشرية والمالية القدرات المؤسسية على تنفيذ الاستراتيجيات الشاملة لمكافحة الأمراض غير المعدية. ولتعزيز القوة العاملة المحلية في مجال الصحة العامة، ينبغي توفير فرص التدريب الجيد داخل الإقليم وفي الخارج. وثمة حاجة إلى إعادة توجيه نموذج تقديم الخدمات الصحية بهدف الاستجابة لعبء الأمراض غير المعدية، بوسائل تشمل تحقيق التوازن في احتياجات السكان الصحية العلاجية والوقائية.

٤٦ - ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، تشمل الأولويات الاستراتيجية لساموا الأمريكية وضع خطة استراتيجية للصحة العامة، وتخطيط وتنفيذ خطة القطاع الصحي، وتطوير القدرات على نطاق قطاع الصحة بأسره لمواجهة التحديات الحالية والناشئة.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

٤٧ - واصل الإقليم تعزيز التعاون مع منظمة رؤساء شرطة جزر المحيط الهادئ ووزارة العدل في الولايات المتحدة من خلال مكتبه للاستخبارات الجنائية الإقليمية والدولية وإنفاذ قوانين مكافحة المخدرات.

٤٨ - وفي عام ٢٠١٢، أُعلن أن جميع عمليات التحقيق التي يجريها مكتب التحقيقات الاتحادي في ساموا الأمريكية وجهود التحقيق التي يبذلها فيها ستوكل إلى مكتبه الفرعي في هونولولو، هاواي. وقد اتخذ كونغرس الولايات المتحدة قرار تجميع العمليات لأسباب تتعلق بالميزانية.

خامسا - حماية البيئة والتأهب للكوارث

٤٩ - تتمثل المهمة المنوطة بوكالة ساموا الأمريكية لحماية البيئة، التي تمولها وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة، في حماية الصحة البشرية وصون البيئة الطبيعية، وخصوصا الهواء والمياه والأرض.

٥٠ - وتواجه ساموا الأمريكية مشكلة شائعة في بلدان جنوب المحيط الهادئ وهي مشكلة التخلص الآمن من النفايات الصلبة والسائلة، ولا سيما نتيجة للتوسع العمراني. ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، يُعد ما ينبعث من المصادر الثابتة من تلوث ناجم عن النفايات الصناعية ومياه المجارير، وسوء اختيار أماكن مقالب القمامة وسوء إدارتها، والتخلص من المواد الكيميائية السامة، من العوامل التي تسهم بشكل كبير في التلوث البحري وتدهور الشواطئ. وهناك أيضا قلق متنام من احتمالات جلب النفايات السامة والخطرة إلى المنطقة من البلدان المتقدمة النمو بغرض التخلص منها.

٥١ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، منحت وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة مبلغ ٢,٣ مليون دولار لوكالة حماية البيئة في ساموا الأمريكية من أجل تعزيز قدرتها على حماية الصحة البشرية والبيئة.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٥٢ - ساموا الأمريكية عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ عام ١٩٨٨. وتسري على الإقليم اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية. وهو ينتمي إلى عدة هيئات إقليمية تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، منها منظمة الصحة العالمية، التي ينضوي الإقليم في إطارها تحت رعاية المكتب الإقليمي لغربي المحيط الهادئ والمركز الإقليمي لغربي المحيط الهادئ لتعزيز التخطيط البيئي والدراسات التطبيقية.

٥٣ - وساموا الأمريكية عضو في عدة منظمات إقليمية، منها جماعة المحيط الهادئ، ومجلس تنمية حوض المحيط الهادئ، ومؤسسة المحيط الهادئ لتنمية سمك التونة، ورابطة المنظمات غير الحكومية لجزر المحيط الهادئ، ورابطة منطقة آسيا وجنوب المحيط الهادئ للتعليم الأساسي وتعليم الكبار، ورابطة وكالات السفر لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ. ويشارك الإقليم في أنشطة شعبة العلوم والتكنولوجيا الأرضية التطبيقية لجماعة المحيط الهادئ، وبرنامج مصائد الأسماك الساحلية

التابع لجماعة المحيط الهادئ. والإقليم عضو أيضا في منظمات في الولايات المتحدة، مثل الرابطة الوطنية للحكام ورابطة حكام الولايات الغربية. وقد وقّعت حكومة ساموا الأمريكية مذكرتي تفاهم مع حكومتي ساموا وتونغا بشأن التعاون الاقتصادي المتبادل، وأوفدت بعثات تجارية إلى عدد من البلدان في منطقة المحيط الهادئ. واستضاف الإقليم المؤتمر السابع المعني بالمياه لمنطقة المحيط الهادئ ومعرض رابطة المحيط الهادئ للمياه والنفايات في الفترة من ٩ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ويتمتع الإقليم أيضا بمركز المراقب لدى منتدى جزر المحيط الهادئ وتحالف الدول الجزرية الصغيرة.

سابعا – مركز الإقليم في المستقبل

ألف – موقف حكومة الإقليم

٥٤ – يوضح الفرع الأول من ورقة العمل هذه التطورات التي حدثت مؤخرا في ساموا الأمريكية فيما يتعلق بمركزها السياسي في المستقبل.

باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٥ – في رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة لمندوب ساموا الأمريكية إلى مجلس نواب الولايات المتحدة، حدد مساعد وزير الخارجية للشؤون التشريعية موقف حكومة الولايات المتحدة بشأن مركز ساموا الأمريكية وغيرها من المناطق الجزرية التابعة للولايات المتحدة. وذكر في رسالته أن مركز المناطق الجزرية فيما يتعلق بعلاقاتها السياسية مع الحكومة الاتحادية هو مسألة داخلية تخص الولايات المتحدة، ولا تدخل في نطاق اختصاصات اللجنة الخاصة. وذكر أيضا أن اللجنة الخاصة لا تملك صلاحية تغيير العلاقة بين الولايات المتحدة وتلك الأقاليم بأي شكل من الأشكال، وأن ليس من اختصاصها حمل الولايات المتحدة على الدخول في مفاوضات بشأن مركز الأقاليم. وأشار كذلك إلى أن الحكومة الاتحادية، وفقاً لما يترتب عليها من التزامات بموجب الميثاق بأن تقدم بصفة منتظمة إلى الأمم المتحدة البيانات الإحصائية وغيرها من المعلومات ذات الطابع التقني فيما يتعلق بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، قد قدمت في الوقت ذاته إلى اللجنة الخاصة بيانات سنوية مستكملة عن الأقاليم التابعة للولايات المتحدة، تعبيرا عن تعاون الولايات المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، ولتصويب أي أخطاء قد تشوب المعلومات التي تتلقاها اللجنة الخاصة من مصادر أخرى.

٥٦ – وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن مساعد وزير الداخلية لشؤون المناطق الجزرية، في وزارة الداخلية في الولايات المتحدة، قد استضاف حلقة نقاش في واشنطن العاصمة في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٦ بشأن تقرير المصير في ساموا الأمريكية وغوام وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وضم فريق إدارة حلقة النقاش خبراء في شؤون الأقاليم، ومسؤولين من وزارة الداخلية ووزارة الخارجية في الولايات المتحدة، وأتاحت المناقشة تقديم معلومات سياقية محدّثة لفائدة صناع السياسات الاتحادية وللجيل الجديد لاكتساب المعارف بشأن مركز تقرير المصير في الأقاليم المعنية وفهم حقوقها في ذلك الصدد بموجب القانون الفدرالي والقانون الدولي. وأكد فريق الخبراء مجددا موقف الدولة القائمة بالإدارة وهو أن كونغرس الولايات المتحدة هو وحده الذي يملك بموجب دستور الولايات المتحدة السلطة التامة للتصرف وسن القواعد والأنظمة اللازمة فيما يتعلق بالأقاليم. وأكد مجدداً أيضا أن الدولة القائمة بالإدارة تدعم حق

شعوب ساموا الأمريكية وغوام وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في تقرير مصيرها وأن سياسة الدولة القائمة بالإدارة هي أن للأقاليم ثلاثة خيارات متميّزة لممارسة تقرير المصير: الاستمرار في مركزها كإقليم، أو التحول إلى ولاية، أو الاستقلال. وبالإضافة إلى ذلك، وبالتزامن مع الاجتماع الذي تعقده الرابطة الوطنية للمحكّام في واشنطن العاصمة في شهر شباط/فبراير من كل عام، يقوم نائب مساعد الرئيس للشؤون الحكومية الدولية ومساعد وزير الداخلية لشؤون المناطق الجزرية باستضافة الجلسة العامة للفريق المشترك بين الوكالات المعني بالمناطق الجزرية، التي يحضرها حاكم ساموا الأمريكية ونظيراه من غوام وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، بمشاركة كبار المسؤولين في السلطة التنفيذية الفدرالية، لمناقشة المسائل ذات الأهمية المشتركة بين الأقاليم.

٥٧ - وفي الجلسة التاسعة للجنة الرابعة المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أعاد ممثل الولايات المتحدة تأكيد قلق وفد بلده من أن بعض مشاريع القرارات التي اعتُمدت في الجلسة تعطي وزنا مبالغا فيه للاستقلال باعتباره خيارا واحدا يناسب جميع الأقاليم التي تسعى إلى تقرير المصير، وقال إنه وفقا لما ورد في إعلان عام ١٩٧٠ لمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، يمكن لشعب إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي أن يختار على نحو مقبول الارتباط الحر كبديل عن الاستقلال، أو أي مركز سياسي آخر، بما في ذلك الاندماج مع الدولة القائمة بالإدارة، شريطة أن يكون الشعب حرا في تقرير هذا المركز (انظر A/C.4/73/SR.9).

ثامنا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٨ - في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، اتخذت الجمعية العامة بدون تصويت القرار ١٠٨/٧٣، استنادا إلى تقرير اللجنة الخاصة (A/73/23) وإلى توصية اللجنة الرابعة لاحقا. وجاء في ذلك القرار أن الجمعية العامة:

(أ) أكدت من جديد الحق غير القابل للتصرف لشعب ساموا الأمريكية في تقرير المصير، وفقاً للميثاق وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أكدت من جديد أيضا أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار ساموا الأمريكية عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضا حقا أساسيا من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أكدت من جديد كذلك أن شعب ساموا الأمريكية نفسه هو في نهاية المطاف صاحب الحق في أن يحدد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والإعلان وقرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع، وأهابت، في هذا الصدد، بالدولة القائمة بالإدارة القيام، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيف سياسي للإقليم لتوعية شعب ساموا الأمريكية بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي والمستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية ١٥٤١ (د-١٥) والقرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة؛

(د) أحاطت علما بالعمل الذي قامت به حكومة الإقليم فيما يتعلق بالمضي قدما بشأن قضايا المركز السياسي والحكم الذاتي المحلي والحوكمة الذاتية لإحراز تقدم على الصعيدين السياسي

والاقتصادي، وأشارت إلى إنشاء المكتب المعني بالمركز السياسي وعملية مراجعة الدستور والعلاقات الاتحادية في نيسان/أبريل ٢٠١٦؛

(هـ) أشارت إلى ما أفادت به حكومة الإقليم من أن ساموا الأمريكية ينبغي أن تظل مُدرجة في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ضمن اختصاص اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، حتى يحين الوقت الذي يمارس فيه شعبها حقه في تقرير المصير؛

(و) أشارت أيضا إلى الدعوة التي وجهها حاكم ساموا الأمريكية إلى اللجنة الخاصة في عام ٢٠١٥ لإيفاد بعثة زائرة إلى الإقليم، وأهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تيسر إيفاد هذه البعثة، إذا رغبت حكومة الإقليم في ذلك، وطلبت إلى رئيس اللجنة الخاصة أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك؛

(ز) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق ببرنامج توعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

(ح) أكدت أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب ساموا الأمريكية ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين ساموا الأمريكية والدولة القائمة بالإدارة؛

(ط) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاونا كاملا من أجل تنفيذ أحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة ٧٣ (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في ساموا الأمريكية، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(ي) أكدت من جديد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(ك) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للإقليم عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام بما يكفل أمورا منها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وفي الوقت نفسه تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردها إلى حالتها الأصلية وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، التي لا تتماشى مع مصلحة شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم مركزا ماليا دوليا؛

(ل) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إلى الإقليم وفقا لنظمها الداخلية السائدة؛

(م) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة ساموا الأمريكية وأن تقدم تقريرا عنها وعن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين.

المرفق

خريطة ساموا الأمريكية

